المملكة المغربية — بسم الله الرحمن الرحيم — الرباط في 16 ذوالقعدة 1434

رئيس الحكومة — الموافق لـ : 23 سبتمبر 2013

منشور رقم : 12 - 2013

إلى

السيد وزير الدولة

والسيدة والسادة الوزراء

والمندوبين السامين والمندوب العام والمندوب الوزاري

الموضوع : إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2014 لبنة جديدة في مواصلة تنزيل أولويات المشروع التنموي والإصلاحي لبلادنا والمستندة إلى التوجيهات السديدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وإلى الالتزامات المحددة في البرنامج الحكومي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستمر، والتنمية المستدامة، والتضامن الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، يشكل هذا المشروع مناسبة متميزة لتعبئة الإمكانيات والسياسات العمومية المتاحة لتسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى المهيكلة لبناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي منتج للثروة وللشغل اللائق ولترسيخ وتطوير آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي، و مواصلة مجهود استعادة وضبط التوازنات الماكرواقتصادية، بما يضمن دعم مناخ الثقة والاستقرار ببلادنا ويوفر الرؤية اللازمة للفاعلين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعين داخل المغرب وخارجه.

وكما تعلمون، يتزامن الإعداد لمشروع قانون المالية لسنة 2014 مع استمرار تأثير التحديات والإكراهات المرتبطة بالظرفية الدولية على اقتصادنا الوطني والمتمثلة أساسا في استمرار وحِدَّة الانكماش الاقتصادي خاصة عند شركائنا الأوروبيين وتباطؤ نمو التجارة العالمية، بالإضافة إلى تقلب أسعار الطاقة. ومن المنتظر أن يواصل الاقتصاد العالمي خلال هذه السنة تباطؤه وأن لا يتجاوز معدل النمو 3,1%، بفعل استفحال أزمة الديون السيادية وسياسات التصحيح المالي، بالموازاة مع ظهور مخاطر جديدة مرتبطة أساسا بالسحب المبكر لبرامج التيسير النقدي من طرف البنوك المركزية وأثره على استقرار الأسواق المالية وشروط التمويل.

وبالرغم من هذه الظرفية الدولية الصعبة، فقد سجل الاقتصاد الوطني خلال الفصل الثاني من سنة 2013 نموا بنسبة 4,3 % عوض 2,3 % خلال نفس الفترة من سنة 2012، مستفيدا على الخصوص من انتعاش النشاط الفلاحي حيث ناهز محصول الحبوب حوالي 97 مليون قنطار، وذلك رغم التباطؤ الملحوظ في أداء الأنشطة غير الفلاحية، كما ظلت البطالة في مستويات شبه مستقرة، بحيث تم إحداث 243.000 منصب شغل خلال النصف الأول من سنة 2013.

وإجمالا، وبالنظر إلى تطور أهم مؤشرات الظرفية الاقتصادية الوطنية إلى غاية شهر يونيو من هذه السنة واستنادا إلى آخر التحيينات المتعلقة بالاقتصاد العالمي، من المنتظر أن يحقق الاقتصاد المغربي نموا بـ 4,8% سنة 2013.

ومن جهة أخرى، ساهم تراجع العجز التجاري خلال الستة أشهر الأولى لسنة 2013 بـ5,3%، وكذا ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 27%، في الحفاظ على مستوى احتياطات بلادنا من العملة الصعبة في مستوى يفوق عتبة الأربعة أشهر من واردات السلع والخدمات.

وعلى مستوى المالية العمومية، من المنتظر أن تمكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من حصر عجز الميزانية في حدود 5,5% من الناتج الداخلي الخام.

وفي المقابل، يبقى استقرار الوضع الماكرواقتصادي لبلادنا معرضا لتأثيرات مخاطر استمرار المناخ الدولي غير الملائم خاصة على توازن المالية العمومية وميزان الأداءات، وما قد يترتب عن ذلك من انعكاسات على التمويل والاستثمار وبالتالي على النمو.

لذا، يتعين مواصلة الجهود المبذولة بمزيد من الطموح واليقظة والتفاعل الإيجابي والسريع مع تطورات الظرفية الدولية والاستفادة من الفرص والإمكانيات التي يتيحها اقتصادنا الوطني وعمقنا العربي والإفريقي ووضعنا المتقدم مع الاتحاد الأوروبي وكذا الاتفاقيات المبرمة مع باقي شركائنا، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام يوفر فرص الشغل، ويضمن العيش الكريم للمواطنين والمواطنات في تضامن بين فئات المجتمع وفي ظل الحفاظ على القرار السيادي الاقتصادي والمالي لبلادنا.

ولتحقيق هذا المبتغى، فقد حددنا لمشروع قانون المالية لسنة 2014 أربعة روافد أساسية تنبثق من صلب التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لعيد العرش المجيد، كما أنها تستجيب للأولويات التي سطرها البرنامج الحكومي. وتتجلى هذه الروافد في :

أولا: تسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى المهيكلة.

ثانيا: تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات التشغيل.

ثالثا: تدعيم آليات التماسك الاجتماعي.

رابعا: ضمان استقرار الموجودات الخارجية والتحكم في عجز الميزانية.

أولا : تسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى المهيكلة

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2014 لبنة مهمة في مسار ترسيخ مسيرة الإصلاح التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، من خلال العمل عل تنزيل مقتضيات الدستور، وما يقتضيه من أجرأة للمخطط التشريعي وخاصة القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بالمجالس و هيئات الحكامة المنصوص عليها في الدستور.

ويأتي **إصلاح القضاء** في صدارة أولويات البرنامج الإصلاحي للحكومة باعتباره مرتكزا لتوفير مناخ الثقة للمواطنين والمستثمرين وتحفيز التنمية والاستثمار، حيث ستعمل الحكومة على تعبئة الجهود من أجل أجرأة مضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة الذي تمخض عن الحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، وفق مقاربة مندمجة تعمل على تخليق القضاء وعصرنته وترسيخ استقلاله، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في خطاب العرش.

كما تولي الحكومة اهتماما خاصا **لإرساء الجهوية** بما ينسجم والتوجيهات الملكية السامية بخصوص النموذج التنموي الجهوي، وتوفير الأرضية المناسبة لتفعيله بما يلزم من النجاعة والالتزام. وفي هذا الإطار، ستتركز المجهودات على إعداد ميثاق للاتمركز الإداري يعيد تنظيم هياكل الإدارة مركزيا وترابيا، ويضمن مزيدا من التنسيق والنجاعة والقرب على مستوى تنفيذ السياسات العمومية، ويبين وقعها بشكل ملموس على مستوى عيش المواطنين.

ومن المنتظر كذلك، أن يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2014، منطلقا **لتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية** وعلى رأسها:

✓ **إصلاح النظام الجبائي** من خلال جعل مشروع قانون المالية لسنة 2014 مرتكزا للتفعيل التدريجي والتشاركي لما تمخض عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة بالصخيرات بتاريخ 29 و30 أبريل 2013، من توصيات عملية ومقترحات تنبثق من المبادئ الأساسية للإصلاح والتي ترمي إلى توسيع الوعاء وتعزيز العدالة الضريبية و تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني وتوطيد آليات الشراكة والمصالحة بين المواطن والإدارة الضريبية. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تستند عملية التفعيل إلى المبادئ التالية :

- **مواصلة سياسة توسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل** والحرص على مساهمة الجميع، كل على قدر استطاعته، في التكاليف العمومية؛
- **اعتماد إصلاح شامل لمنظومة الضريبة على القيمة المضافة لتمكينها من لعب دورها الحيادي خاصة** عبر تعميم حق الخصم، والتقليص من حالات المصدم، وتحسين شروط وتقليص آجال استرجاعها خاصة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- **عدم إحداث إعفاءات ضريبية جديدة**، مع العمل على الحذف التدريجي للإعفاءات غير المجدية، وعقلنة تلك التي يجب الإبقاء عليها في انسجام تام مع أهداف السياسة الاقتصادية والتنموية لبلادنا؛
- **حذف الاستثناء الضريبي بالنسبة للمستثمرين الفلاحيين الكبار**، مع مواصلة تمتيع صغار الفلاحين بهذا الاستثناء، والاحتفاظ بسريانه على الفلاحة المتوسطة والصغرى، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في خطاب العرش؛
- **الحفاظ على وحدة وانسجام المنظومة الجبائية، عبر الامتناع عن إحداث الرسوم شبه الضريبية**، لما تسببه من تفتيت وتعقيد للوعاء الضريبي، وتقويض لوحدة ومردودية المنظومة الجبائية، وضرر على موارد الدولة؛
- **تعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والملزمين** وإيلائها الأهمية التي تستحقها.

✓ **إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية** كأداة لترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة باعتبارها أساس الدولة الديمقراطية، حيث سيشكل مشروع قانون المالية لسنة 2014 منطلقا تجريبيا لتفعيل التوجهات الكبرى لهذا الإصلاح، خاصة ما تعلق منها باعتماد الهيكلة الجديدة للميزانية المبنية على البرامج، وكذا إعداد التقرير الوزاري حول الأداء بالنسبة لأربعة قطاعات وزارية وهي التربية الوطنية والفلاحة والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والاقتصاد والمالية، وذلك في إطار الاستعداد القبلي لتطبيقه وتعميمه عند صدور هذا القانون.

✓ **إصلاح نظام المقاصة** في إطار مقاربة تشاركية وتدريجية توازي بين تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية والحفاظ على التوازنات الاجتماعية، باعتبارها جوهر تقدم المجتمع واستقراره وتماسكه، وتجويد حكامة سلسلة نظام الدعم بما يضمن الشفافية التجارية والمالية، والفعالية الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام. و يرتكز هذا الإصلاح بالأساس على:

- **الاستمرار في دعم القدرة الشرائية للمواطنين** عبر مواصلة تحمل الميزانية العامة للدولة لجزء من أسعار المواد المدعمة، وذلك في حدود الاعتمادات المرصودة في قانون المالية ؛
- **تفعيل نظام المقايسة النسبي لأسعار بعض المواد النفطية السائلة** والذي سيمكن من عكس جزئي لتطور أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية على الأسعار الداخلية عند الاستهلاك سواء بالانخفاض أو الارتفاع، على أساس الدعم المخصص لهذا الغرض؛
- **تفعيل نظام التغطية ضد تقلبات الأسعار** عبر اعتماد آليات التحوط الملائمة.
- **تفعيل مجموعة من الإجراءات المصاحبة** للحد من الآثار المحتملة لتفعيل نظام المقايسة النسبي على بعض القطاعات، خصوصا قطاع النقل، بالإضافة إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لدعم واستهداف الفئات المعوزة.

✓ **إصلاح أنظمة التقاعد** من أجل ضمان العدالة والمساواة بين المواطنين في الاستفادة من منظومة تقاعد تتسم بديمومتها على المدى البعيد وتمنح معاشات تضمن مستوى عيش كريم. وسيتم هذا الإصلاح عبر مرحلتين:

- **مرحلة أولى**، تستجيب للحالة الاستعجالية لنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد عبر إرساء تعديلات على مستوى مقاييسه تهم سن الإحالة على التقاعد، ومساهمات الدولة والموظفين، وطريقة احتساب المعاشات، حيث يجب اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه التدابير في أقرب الآجال نظرا للوضعية الحرجة لهذا النظام.
- **مرحلة ثانية**، سيتم فيها تفعيل الإصلاح الشمولي لقطاع التقاعد من خلال تجميع أنظمة القطاع العام وشبه العام في قطب عمومي واحد متكون من نظامين أحدهما أساسي والآخر تكميلي، وتشكيل قطب خاص يغطي بالإضافة لأجراء القطاع الخاص فئة غير الأجراء التي لا تستفيد في الوقت الراهن من أي تغطية.

كما أن الحكومة عازمة على المضي في سياستها لتحسين الحكامة وإعادة هيكلة القطاع العام عبر تحسين حكامة المنشآت والمؤسسات العمومية، وتقوية فعالية مراقبتها من طرف الدولة من خلال إصلاح نظام المراقبة المالية للدولة على هذه المؤسسات، ووضع نظام للتعاقد معها على أساس برامج متعددة السنوات، بالإضافة إلى تفعيل الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما ينبغي، في إطار تثمين العقار العمومي، مواصلة مراجعة وتحسين المساطر المتعلقة بتدبير الأملاك الخاصة للدولة لجعلها مواكبة لدينامية الاستثمارات، والعمل على إحاطة هذه العملية بجميع الإجراءات الضرورية توخيا للشفافية والفعالية.

ثانيا : تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات التشغيل

يشكل تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة أولوية أساسية بالنسبة للحكومة باعتبارهما من أهم ركائز التنمية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والجهوي، واعتبارا كذلك لدورهما الأساسي في خلق فرص الشغل.

وتهدف الحكومة، من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2014، إلى الحفاظ على نمو الاقتصاد الوطني في مستوى يفوق 4%.

ومن هذا المنطلق، عمدت الحكومة منذ تنصيبها على وضع منظومة متكاملة من الاجراءات، ترمي من خلالها إلى دعم الاستثمار العمومي والخاص وفق منظور ينبني على التكامل و الشراكة، ويضع في مقدمة أولوياته تأهيل البنية التحتية، وتنويع مصادر النمو عبر تثمين الاستراتيجيات القطاعية، وتطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمحدثة لفرص الشغل، وعلى رأسها القطاعين الفلاحي والصناعي.

ويشكل مشروع قانون المالية لسنة 2014 مناسبة لتثبيت هذا النهج من خلال **مواصلة دعم الاستثمار العمومي**، مع إعطاء الأولوية للاستفادة المثلى من المشاريع الجاهزة ولاستكمال المشاريع التي توجد في طور الإنجاز، واستحضار البعد الجهوي في توزيع المشاريع الجديدة وضرورة الحد من الضغط على ميزان الأداءات في وضع و اقتراح تركيبتها.

كما ستواصل الحكومة جهودها **لحث وتشجيع القطاع الخاص على المزيد من الاستثمار والإنتاج ولاسيما في القطاع الصناعي**، من خلال تيسير وشفافية الولوج إلى الدعم العمومي المالي والعقاري، وإعادة النظر في أسلوب تخويل استغلال المناطق الصناعية وتبسيط المساطر وتحسين الخدمات المقدمة

للمستثمرين، وتفعيل نظام إنشاء المقاولات بطريقة الكترونية وتفعيل النظام المشترك لأداء الضرائب والرسوم وأجرأة "لامادية" إجراءات الحصول على الإبراء الضريبي.

كما ستعمل الحكومة على **تسريع معالجة الطلبات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية** المطروحة في إطار لجان الاستثمار الوطنية والجهوية ومتابعة اتفاقيات الاستثمار على المستوى المحلي وتلك المصادق عليها على مستوى اللجنة الوطنية للاستثمار وتيسير الاستثمارات العالقة مع حصر العراقيل التي تعرفها واقتراح الحلول لتحريرها.

وسيتم العمل في نفس السياق على **إيلاء أهمية خاصة لدعم المقاولات، وخاصة منها الصغرى والمتوسطة** عبر تفعيل رزنامة من الإجراءات والتدابير التي توازي بين تعزيز الثقة وتحسين التنافسية وطنيا ودوليا.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل على الخصوص على **تفعيل الإجراءات الجديدة المتضمنة في المرسوم الجديد للصفقات العمومية** والقاضية بتخصيص 20% من الصفقات المبرمجة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بالموازاة مع الحرص على التطبيق الفعلي والمعمم للأفضلية الوطنية ، كلما أمكن.

كما **ستعطى الأولوية لخزينة المقاولات** من خلال تسريع آجال الأداء واسترجاع الضريبة على القيمة المضافة، وكذا مراجعة المقتضيات المتعلقة بتقنين آجال الأداء المعتمدة بين التجار في اتجاه اعتماد التنزيل التدريجي لهذه الآجال والأخذ بعين الاعتبار خصوصية بعض القطاعات، بما يضمن حماية المقاولات ولا سيما منها الصغرى والمتوسطة.

وفي نفس الإطار، ستسهر الحكومة على تعديل مقتضيات القانون بمثابة مدونة للتحصيل في اتجاه تقنين وضبط المقتضيات المتعلقة بالحجز لدى الأبناك

على حسابات المواطنين والمقاولات في إطار عملية تحصيل الديون العمومية بما يضمن التوازن اللازم بين حماية حقوق المجتمع وحقوق المواطنين.

كما سيتركز الاهتمام على **وضع الميكانيزمات الضرورية لتسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل،** عبر مواصلة عصرنة نظام الضمان، وتفعيل الآليات المالية لمواكبة المقاولات في وضعية صعبة، فضلا عن تفعيل التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي بخصوص دعم تنافسية المقاولات ووضع نظام جبائي يتلاءم مع قدراتها الجبائية.

ومن المؤكد أن دعم الاستثمار والمقاولة ينبثق من حرص الحكومة على **الرفع من محتوى التشغيل في النمو،** وجعله هدفا أفقيا لكل الاستراتيجيات القطاعية و الأوراش المهيكلة المفتوحة.

وفي هذا الإطار، وبقدر حرص الحكومة على **توسيع قاعدة العرض الموجه للتشغيل،** فستنكب على الرفع من القابلية للتشغيل من خلال التكوين وتوفير الموارد البشرية المؤهلة وإعادة النظر في طريقة تدبير العقود الخصوصية للتكوين ووضع نظام المقاول الذاتي الذي سيستفيد من تدابير تحفيزية ضريبية واجتماعية جديدة ومراجعة برامج التشغيل القائمة وتفعيل البرامج الحكومية الجديدة للتشغيل وتعبئة إمكانيات التكوين والتشغيل المتوفرة عند بعض القطاعات.

ثالثا : تدعيم آليات التماسك الاجتماعي

وحرصا من الحكومة على تفعيل النموذج التنموي الذي تنهجه بلادنا، في بعده التضامني، سينكب مشروع قانون المالية على **تقوية آليات التماسك الاجتماعي واستهداف الفئات المعوزة، مع إيلاء عناية خاصة للنهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية**، في أفق إحداث الوكالة الخاصة بملاءمة الاستراتيجية الفلاحية مع محيط المجال الترابي لساكنتها، خاصة في المناطق الجبلية، في تكامل تام مع برامج التهيئة المجالية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش.

ولا يفوتني التذكير هنا بضرورة تكثيف الجهود وتنسيقها لتوفير خدمات اجتماعية مندمجة للمواطنين، تروم **تعميم التمدرس وتحسين جودته ومحاربة الهدر المدرسي وتعزيز برامج محو الأمية، وكذا تيسير الولوج للخدمات الصحية عبر تسريع تعميم برنامج المساعدة الطبية لفائدة المعوزين ومواصلة تطوير العلاجات الاستشفائية بالمستعجلات**.

كما ينبغي العمل على **توفير الشروط اللازمة لتمكين المواطنين من السكن اللائق**، عبر تركيز الاهتمام على تطوير آليات ضمان السكن وتسريع وتيرة برامج القضاء على مدن الصفيح ومعالجة معضلة المباني الآيلة للسقوط.

كما أن **نفس التوجه يجب أن يطبع السياسات والبرامج الموجهة لمحاربة الفقر والهشاشة وخاصة في العالم القروي والمناطق الجبلية**، عبر الحرص على ضمان تكامل وتنسيق تدخلات القطاعات الوزارية المعنية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بما يضمن تحقيق النتائج المتوخاة على مستوى تحسين ظروف ومستوى عيش الفئات المعوزة.

وفي هذا الإطار، ستتركز مجهودات الحكومة على **تقوية وتوسيع البرامج الحالية لهذه المبادرة مع إعطاء الأولوية لتعزيز آليات المواكبة لحاملي المشاريع المدرة للدخل** وإحداث بنك وطني للمعلومات الخاصة بالمشاريع الناجحة مع وضع نظام دقيق للمراقبة و التتبع و تقييم الوقع.

واعتبارا لما تقتضيه التنمية البشرية، من تكامل بين مقوماتها المادية والمعنوية، كما جاء في الخطاب الملكي السامي، سيحظى المجال الثقافي باهتمام خاص من طرف الحكومة عبر العمل على **تثمين التنوع اللغوي والثقافي وتشجيع كل أصناف التعبير الإبداعي والحفاظ على الذاكرة الوطنية والتراث الثقافي، فضلا عن تقريب الخدمة الثقافية من المواطن من خلال تعزيز البنية التحتية.**

رابعا : ضمان استقرار الموجودات الخارجية و التحكم في عجز الميزانية

إن تحقيق نمو قوي وتضامني لصالح الفئات الاجتماعية والمجالات الترابية يستوجب منا التعبئة والحزم من أجل الحفاظ على توازناتنا المالية والخارجية خاصة في ظل استمرار اضطراب المناخ الدولي وبالخصوص لدى شركائنا الأساسيين في الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الإطار سيشكل مشروع قانون المالية لسنة 2014 مرتكزا **لتفعيل مجموعة من التدابير الرامية لدعم استقرار الموجودات الخارجية تتوزع ما بين دعم الصادرات وضبط الواردات بالإضافة إلى تعبئة الموارد من العملة الصعبة.**

ففيما يخص دعم الصادرات، سيتم العمل على مواصلة تحسين وتطوير العرض التصديري والرفع من تنافسيته من خلال تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية الموجهة لهذا الغرض، بالموازاة مع تفعيل الإجراءات الكفيلة بإزالة معوقات الاستثمار والمنافسة المتمثلة في تسهيل الولوج إلى الأسواق الجديدة خاصة منها العربية والإفريقية، عبر وضع برنامج لتأمين المخاطر وتطوير وتوسيع عقود تنمية الصادرات، هذا فضلا عن تفعيل الآليات الجديدة لتمويل المقاولات المصدرة ومواصلة تطوير قطاع اللوجيستيك.

في المقابل، ستوجه مجهودات الحكومة نحو **أجرأة مجموعة من التدابير الرامية لضبط الواردات في إطار احترام التزامات المغرب والضوابط المتعارف عليها دوليا**، حيث ستعطى الأولوية لأجرأة الإطار القانوني والتنظيمي لحماية المستهلك ومواصلة تطوير وتطبيق معايير الجودة والسلامة للسلع المستوردة ومواصلة تفعيل إجراءات الحماية التجارية لمحاربة عمليات إغراق الأسواق المغربية والتهريب وتكثيف مكافحة التصريحات الجمركية الناقصة عند الاستيراد وتسريع إخراج النظام المتعلق بوضعية المستوردين.

كما أهيب بكم أن تحرصوا، كلما أمكن، على تقليص المحتوى من العملة الصعبة في المشاريع الاستثمارية للدولة والمشتريات العمومية، وكذا تسريع تطبيق برنامج النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات البديلة. كما ينبغي تطوير الإنتاج المحلي الذي يستجيب لمتطلبات الشراءات العمومية، وفق رؤية واضحة للحاجيات والإمكانيات المتاحة.

وموازاة مع التدابير المزمع اتخاذها لدعم الصادرات وضبط الواردات، ستعطى الأولوية لتعبئة الموارد من العملة الصعبة من خلال المضي قدما في تفعيل الاستراتيجية السياحية من أجل تحقيق أهداف رؤية 2020، وكذا تسريع تفعيل التدابير المعتمدة الرامية إلى دعم ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج من خلال إنعاش صندوق دعم الاستثمار الخاص بهم، وتعزيز الإجراءات المتخذة على مستوى الإدارة الضريبية والمحافظة العقارية لفائدة أفراد الجالية المغربية، بالإضافة الى تعبئة التمويلات الخارجية، خاصة الهبات الممنوحة لبلادنا من قبل بعض دول الخليج الشقيقة.

وإذا كانت التدابير السالفة الذكر تكتسي طابعا استعجاليا لضمان استقرار الموجودات الخارجية في حدود 4 أشهر من واردات السلع والخدمات، فهي تندرج في نفس الوقت في إطار تصور استراتيجي يرمي للحد من تأثيرات تقلبات الوضع الاقتصادي الدولي، وكذا أسعار المواد الأولية والنفطية على التوازنات الخارجية لبلادنا. ويرتكز هذا التصور بالأساس على تعزيز الأمن الغذائي والطاقي لبلادنا من خلال تثمين مخطط المغرب الأخضر وتطوير الطاقات المتجددة وتفعيل الميثاق الوطني للبيئة، باعتبارها من أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة.

هذا، ومن أجل التحكم الهيكلي في عجز الميزانية، فإن الحكومة عازمة كل العزم على الإسراع بأجرأة الإصلاحات المشار إليها أعلاه للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وضمان استدامة النموذج التنموي لبلادنا، وخاصة إصلاح النظام الجبائي والقانون التنظيمي لقانون المالية ونظام المقاصة وأنظمة التقاعد.

وبالموازاة مع تفعيل هذه الإصلاحات الهيكلية الضرورية لضمان استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط، ينبغي استحضار **ضرورة الحد من تفاقم عجز الميزانية** أثناء صياغة مقترحاتكم لتحضير مشروع قانون المالية لسنة 2014، **من خلال العمل على تعبئة الموارد وتوفير الهوامش على مستوى النفقات**.

و في هذا الصدد، أذكركم بأن التحكم في عجز الميزانية يعتبر مسؤولية جماعية ومتضامنة للحكومة وللشركاء مما يوجب على جميع القطاعات اليقظة المستمرة والتتبع الدقيق لوضعية المالية العمومية واتخاذ الإجراءات المناسبة والمستعجلة. وفي هذا الإطار يجب أن تخضع مقترحاتكم للتوجهات الأساسية التالية :

✓ **ضبط نفقات السير العادي للإدارة وحصرها في الحد الأدنى الضروري مع التأسيس لمبدأ الاستغلال المشترك والمتضامن بين القطاعات للإمكانيات المتوفرة**، ويتعلق الأمر بالخصوص بـ:

- نفقات تسيير واستغلال حظيرة سيارات الدولة؛
- نفقات الاستقبال ومصاريف الايواء والفندقة والتغذية؛
- النفقات المتعلقة باستغلال وتسيير البنايات الإدارية.

ولذلك ينبغي العمل على :

- الالتزام بعدم اقتناء وكراء السيارات إلا في الحالات الضرورية والمعللة وإخضاعها للترخيص المسبق لرئيس الحكومة؛
- العدول عن برمجة أية بنايات أو مساكن إدارية جديدة وتقليص نفقات الكراء المتعلقة بها مع تشجيع اللجوء إلى الائتمان الإجاري العقاري.
- عقلنة المهام بالخارج وحصر مصاريفها في الحد الأدنى الضروري لما يضمن التمثيل الرسمي لبلادنا في مختلف المنتديات والمؤتمرات الدولية والاقتصاد في نفقات النقل المرتبطة بهذه المهام؛
- تقليص كلفة المشتريات عبر تفعيل مقتضيات المرسوم الجديد للصفقات العمومية فيما يتعلق بتكتل المشتريات.

✓ **ترشيد نفقات الاستثمار وربطها بقدرة الإنجاز وبتحقيق النتائج** عبر:

- تأسيس الاعتمادات المقترحة على التقييم الموضوعي للمدة الزمنية التي تتطلبها المشاريع والبرامج، وكلفتها، والأهداف المتوخاة منها، ومدى انسجامها مع الأولويات المسطرة للعمل الحكومي برسم قانون المالية لسنة 2014.
- اعتماد التقييم كأداة للرفع من القدرة الاستشرافية في مجال البرمجة الميزانية.
- العمل على التطبيق الفعلي للبرمجة الموازنية المتعددة السنوات عبر اعتماد إطار النفقات على المدى المتوسط كقاعدة لبرمجة اعتماداتكم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014، لضمان انسجام المشاريع والبرامج المقترحة مع إمكانيات التمويل المتاحة وتكاملها والتقائيتها مع المشاريع والبرامج المقترحة من طرف القطاعات والمؤسسات والمنشآت العامة والجماعات الترابية التي ترتبط بنفس الأهداف المسطرة لقطاعكم، وذلك بهدف تحسين وقعها القطاعي والترابي.
- تعميم التعاقد واتخاذه كآلية قبلية لبرمجة الاعتمادات وذلك من أجل تحميل المسؤولية للمدبرين على المستويين المركزي والجهوي والمحلي لتحقيق الأهداف المحددة وبلوغ المؤشرات المتعاقد عليها.

- ضرورة الالتزام بتسريع وتيرة إنجاز ميزانية الاستثمار المتعلقة بقطاعكم بتعاون مع المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي توجد في طور الإنجاز وتلك المستفيدة من تمويل خارجي خصوصا التي تندرج في إطار الهبات المقدمة لبلادنا.
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار في مقترحاتكم الاعتمادات المتوقع ترحيلها إلى سنة 2014، على أساس أن كل تجاوز لهذه الاعتمادات سيترتب عنه نقص المبلغ المعادل لزيادة الاعتمادات المرحلة الفعلية على تلك المتوقعة، من اعتمادات الأداء المفتوحة لقطاعكم.
- التقيد بتصفية كل العمليات المتعلقة بالعقار قبل الشروع في إنجاز المشاريع.
- الحرص على ترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات وربطها بالأهداف والنتائج المتوخاة منها، والحرص على تفعيل وتثمين الدراسات المنجزة والاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات في المجالات ذات التدخل المشترك.

✓ **التحكم في تطور كتلة الأجور**، من خلال :

- التقيد في مقترحاتكم بخصوص المناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتغطية الحاجيات الحقيقية والملحة، والمرتبطة بتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين مع الحرص على ضمان التوزيع المتكافئ على المستوى المجالي.
- الامتناع عن التوظيف في المناصب المالية التي تصبح شاغرة خلال السنة.
- إرجاء تنفيذ القرارات المتعلقة بأية ترقية أو مراجعة للأجور والتعويضات أو للأنظمة الأساسية المتخذة خارج إطار قانون المالية للسنة إلى قانون المالية للسنة الموالية.
- ضرورة التقيد بإعداد جداول الموظفين في بداية السنة لضمان الاستعمال الأمثل للمناصب المالية المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2014.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تعزيز الشفافية في مجال المالية العمومية، يجب العمل على تمكين مختلف الفعاليات وعموم المواطنين من تفاصيل البرمجة الموازناتية بلغة مفهومة ومبسطة تهدف إلى تحسين مقروئية التقارير المرافقة لمشروع قانون المالية، وذلك وفق مقاربة تتوخى التبسيط والتواصل مع المواطن باعتباره المعني الأول بالتدابير المتخذة في إطار مشروع قانون المالية.

وانطلاقا من التوجيهات الواردة أعلاه والأولويات المسطرة لمشروع قانون المالية لسنة 2014، فإنه تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بقطاعكم والتي تهم نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة.

لذا، وحتى يتم تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2014، فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية قبل تاريخ 05 أكتوبر 2013 على أقصى تقدير.

كما أطلب من القطاعات المشار إليها أعلاه والمعنية بتطبيق مقتضيات مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية على وجه التجريب فيما يخص الهيكلة الجديدة للميزانية المبنية على البرامج والتقرير الوزاري حول الأداء، العمل بتعاون مع مصالح وزارة المالية - مديرية الميزانية - قصد إعداد ميزانياتها لسنة 2014 وفق هذه المقاربة، وذلك في أقرب الآجال.

وأود في الأخير، أن ألفت انتباهكم إلى الضرورة الملحة للتقيد بالآجال المذكورة أعلاه حتى يتسنى إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014 وتقديمه للبرلمان داخل الآجال القانونية المحددة.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والســـــلام.